اختطف قبل 7 أشهر من مقر عمله في عين طاية

عائلة مفقود تطالب بوتفليقة بفتح التحقيق مجددا

ناشدت جمعية "نجدة - مفقودين"، رئاسة الجمهورية ووزير العدل والدفاع عبر بيان، تلقت "اليوم" نسخة منه، مواصلة التحقيق في قضية السيد مزور عبد القادر، المختطف منذ 2 جويلية 2002 في حوش الرمل ببلدية عين طاية من طرف مجهولين، حسب شهود من أقارب الضحية.

وحسب بيان تفصيلي لوقائع حادثة الاختطاف، استنادا إلى شهادات قريب الضحية ساعة الاختطاف يوم 2 جويلية 2002، والأب الذي دخل في سباق ماراطوني مع مختلف مصالح الأمن في ولاية الجزائر، فإن الضحية - حسب ذات البيان - قد تقدم إليه 4 أشخاص مسلحين إلى محله، كانوا على متن سيارة من نوع كليو، انهالوا عليه ضربا بقضيب حديدي، قبل أن يختطف على متن ذات السيارة، من طرف عنصرين بينما بقي إثنان آخران داخل محله، حيث تم حجز جميع محتوياته.

وفي اليوم الموالي، قرر أخ الضحية الانطلاق في عملية بحث عن شقيقة على متن سيارة الضحية، تم توقيفه من طرف دورية الدرك الوطني لبلدية هراوة، حيث تم اقتياده إلى مقر الفرقة، وأجبر على ترك السيارة، وأطلق سراحه بعد ساعتين من الزمن.

بعد أيام، توجه الأب إلى مقر ذات الفرقة، حيث استقبل من طرف ضابط سام الذي أخبره «ألا تعرف ماذا وجدنا بداخل محل ابنك؟!».. في تلك اللحظة دخل نقيب آخر، وفي يده بطاقة هوية الابن المفقود، وعندما استفسر الأب عن بطاقة إبنه، أجاب أنه تم العثور عليها على بعد أمتار من مكان الاختفاء.

بعد أسبوع، أقدمت مصالح الدرك على حجز العتاد المهني المقدر بـ1 مليون دج، وجمدت الرصيد البنكي للمفقود، كما شمعت المحل، ومنعت أفراد عائلته من دخوله، يضيف بيان جمعية "نجدة - مفقودين".

في 27 سبتمبر 2002، تقدم شخصان إلى بيت الابن المفقود على متن سيارة من نوع "كليو" تحمل الترقيم الولائي للعاصمة، وكشف أحدهما للأب أن الابن المفقود على أحسن مايرام ونصحه بعدم جدوى البحث عنه، لأنه حول إلى إحدى الثكنات، وذكر ثكنة "عنتر" (حيدرة) وثكنة (CPMI) الكائنة ببني مسوس تحت إسم آخر، ورقم تعريف مغاير.

تبعا لهذه المستجدات، قام الأب بتحرير شكوى وجهها إلى مختلف هيئات الدولة، بدءا برئاسة الجمهورية إلى المرصد الوطني لحقوق الإنسان والوكيل العسكري للجمهورية للناحية العسكرية الأولى. وقد أمرت رئاسة الجمهورية بفتح تحقيق في قضية الابن المفقود، تولاها الوكيل العسكري للناحية العسكرية الأولى، لكن من يومها تبقى القضية معلقة دون أية نتائج.

في 31 ديسمبر الماضي، تلقى الأب استدعاء من طرف القطاع العسكري لولاية بومرداس، كان يظن أن سببه لتقديم معلومات مدققة حول الابن، لكن العكس هو الذي حصل. أسبوعا بعد ذلك يتسلم استدعاء ثانيا مكتوبا بخط اليد ولا يحمل أي ختم من طرف فرقة الدرك لبلدية هراوة، تأمره بإخراج سيارة الضحية التي تم حجزها سابقا لأن مسار التحقيق بدأ يزعج، وقد يكون الأب قد رفض العرض.

القضية للمتابعة...

داود. ع

جريدة "اليوم" يوم: 08/ 08/ 2005

صفحة "2"